العراق وتحديات بناء الدولة (2/3) : الرؤية الأمريكية لإعمار العراق

17-9-2003

تنطلق الرؤية الأمريكية لإعادة الإعمار في العراق من واقع حقيقتين هما: إعطاء الأولوية للجانب السياسي علي الاقتصادي والاجتماعي، والحقيقة الثانية هي إحكام السيطرة علي مشاريع الإعمار بحيث تكون تحت العين الأمريكية، وبما يضمن حصول الشركات الأمريكية علي نصيب الأسد منها.

بقلم خليل العناني

تنطلق الرؤية الأمريكية لإعادة الإعمار في العراق من واقع حقيقتين هما: إعطاء الأولوية للجانب السياسي علي الاقتصادي والاجتماعي، والحقيقة الثانية هي إحكام السيطرة علي مشاريع الإعمار بحيث تكون تحت العين الأمريكية، وبما يضمن حصول الشركات الأمريكية علي نصيب الأسد منها.

وتتجلي الحقيقة الأولي في اهتمام الولايات المتحدة بإرساء شكل –أولي- لعراق ما بعد صدام، وهو ما جسده بشكل واضح تدشين "مجلس الحكم الانتقالي" باعتباره اللبنة الأولي في البناء السياسي للعراق. ورغم تعدد الملاحظات والانتقادات التي وجهت لهذا المجلس من حيث شرعيته وسلطاته، إلا أن تدشينه جاء كبرهان علي رغبة واشنطن في ممارسة نفوذها السياسي بشكل غير مباشر-خاصة بعد تصاعد أعمال المقاومة العراقية وتزايد الخسائر الأمريكية- وذلك للتفرغ للشأن الاقتصادي، وهو ما شكل عاملاً هاماً في تعطل البدء بجهود الإعمار في العراق. بينما تتأكد الحقيقة الثانية من خلال السيطرة الأمريكية المطلقة علي مشاريع الإعمار وامتلاك حرية توزيع عقودها حسب رؤيتها وانطلاقاً من الخلفية السياسية التي تحكم مصالح واشنطن مع غيرها من الدول الراغبة في المشاركة في جهود الإعمار.

ويدعم القرار 1483 الرؤية الأمريكية لإعمار العراق بشكل واضح، حيث أكد علي ضرورة إنشاء صندوق من أجل تنمية العراق، ليس عن طريق مجلس الأمن كما هو مفترض ولكن حسب رؤية سلطات الاحتلال، وبحيث تودع فيه جميع عائدات المبيعات النفطية-والتي تتراوح ما بين 10-15 مليار دولار سنويا- فضلاً عن أموال برنامج النفط مقابل الغذاء الموجودة لدي الأمم المتحدة.

ولعل أحد المثالب التي توجه لهذا القرار هو عدم خضوع هذا الصندوق للمساءلة الدولية بل أقصي ما في الأمر هو خضوعه لما أُطلق عليه "المجلس الدولي الاستشاري والرقابي" والذي سيتأسس-وفق القرار ذاته- من بعض أعضاء المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، دون وجود رقابة حقيقة علي هؤلاء الأعضاء، فضلاً عن انعدام دورهم في محاسبة سلطات الاحتلال حيال التصرف في الأموال العراقية.

وتقوم الرؤية الأمريكية لإعمار العراق علي عدة محاور هي:

1-خصخصة الاقتصاد العراقي:

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلي أن خصخصة الاقتصاد العراقي لا تعني التحول من الملكية الحكومية للمرافق لمصلحة الشركات الخاصة أي التحول للقطاع الخاص فحسب، بل تعني أيضا إسناد مشاريع الإعمار إلي الشركات الدولية الخاصة (متعددة الجنسية) وتقليل الشركات ذات المساهمات الحكومية قدر الإمكان.

وتري الولايات المتحدة أن واحد من أهم أهدافها في العراق هو التحول نحو الليبرالية واقتصاد السوق -بما قد يشكل نموذجاً تحتذي به بقية المنطقة- والتخلص نهائياً من كل ما يمت للنظام البائد بصلة فيما يتعلق بسيطرة القطاع العام علي مرافق الدولة.

وقد استعانت الإدارة الأمريكية في نظرتها للوضع الاقتصادي الذي يجب بناءه في العراق بتلك التقارير الصادرة عن المراكز البحثية التابعة لجبهة "صقور" البيت الأبيض ومنها مؤسسة

"هيرتاج فاونديشن" و"أمريكان إنتربرايز إنستيتيوت" وغيرها، والتي دعت في مناسبات عديدة إلي ضرورة خصخصة الاقتصاد العراقي والتخلص من الإدارة الحكومية للمؤسسات العامة باعتبارها من مخلفات النظام القديم.

غير أن تحقيق هذا الهدف يصطدم ببعض المعوقات لعل أهمها عدم توافر الموارد والكوادر البشرية المؤهلة لذلك، فضلاً عن صعوبة إقناع الشعب العراقي بهذه الرؤية وضرورة تغيير البنية الثقافية للعقل العراقي للقبول بهذه الصيغة الجديدة، وفوق كل هذا ضخامة المبالغ الواجب توافرها لإنجاح جهود الخصخصة المأمولة.

وتسري خصخصة الاقتصاد العراقي علي مختلف القطاعات بدءاً من التعليم والرعاية الصحية وانتهاء بصناعة النفط العراقية والتي لاقت بشكل واضح اهتمام مختلف مسئولي الإدارة الأمريكية وسال لها لعاب الشركات النفطية الكبرى وعلي رأسها الشركات الأمريكية التي حرمت من هذه "الوجبة" لأكثر من ربع قرن.

2-تشجيع الاستثمارات الأجنبية

وهنا تسعي الولايات المتحدة جاهدة للاستفادة من سقوط النظام السابق لإحكام سيطرتها علي السوق العراقية، وذلك عبر الإعلان عن فتح الباب أمام التدفقات الاستثمارية في مختلف المجالات العراقية، بدءاً من المجالات الزراعية والصناعية وانتهاء بالمجال الخدمي.

وتحاول الولايات المتحدة استغلال وضع دستور جديد للبلاد من خلال تضمينه بنوداً تسمح بحرية استقبال الاستثمارات الأجنبية والقضاء علي معوقات نفاذها للسوق العراقية. وهو ما يعني –لاحقاً- إصدار تشريعات قانونية تيسر من تهيئة المناخ الاستثماري في البلاد، بعد الركود الذي عاناه نتيجة الإجراءات المقيدة حين كان القطاع الاستثماري خاضعاً لإرادة "مجلس قيادة الثورة" برئاسة الرئيس المخلوع صدام حسين.

3-احتكار توزيع عقود الإعمار:

لم يكن خفياً منذ بدء الاستعدادات للحرب علي العراق، ذلك الدور الذي ستلعبه "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية "US Aid" في مرحلة ما بعد الحرب. وهو ما حدث بالفعل حيث نصبت الوكالة من نفسها وصياً علي مشاريع الإعمار في العراق من خلال استئثارها بتوزيع عقودها.

كما أنشأت وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاجون" مكتب "الإعمار والمعونة الإنسانية" للمساهمة في جهود الإعمار والنظر في توزيع عملياتها. ولم يقتصر الاحتكار الأمريكي علي عمليات توزيع عقود الإعمار فحسب، بل امتد ليشمل تخصيص قطاعات عراقية معينة لحساب الشركات الأمريكية. فعلي سبيل المثال اقتصر عقد إعادة تدشين البنية الأساسية في العراق علي بضع شركات أمريكية دون غيرها، وهو ما دفع الشركات الفرنسية والروسية والأوربية الأخرى لإبداء تذمرها وتململها من هذه الإجراءات الاحتكارية.

وفضلاً عن حصول شركة "بكتيل" للإنشاءات الهندسية علي أول عقد للإعمار في العراق والذي بلغ حجمه 680 مليون دولار، فإن هناك نحو سبعة عقود من أصل تسعة هي العقود التي أعلنتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية كانت من نصيب الشركات الأمريكية العاملة في مختلف المجالات كالبنية الأساسية والصحة والتعليم والحكم المحلي ...إلخ. ورغم الإعلان عن رغبة هذه الشركات في التعاقد مع شركات عربية وعراقية للقيام بالأعمال من الباطن، إلا أن الثمرة الحقيقية لأرباح الإعمار ستقتصر فقط علي الشركات الأم.

وتري الولايات المتحدة أنه يمكن تحقيق هذه الرؤية من خلال آليتين هما:

•رهن النفط العراقي:

لم يكن غريباً أن يخصص الكونجرس الأمريكي مبلغ 2.5 مليار دولار فقط لعلميات الإعمار في العراق، وهو مبلغ هزيل جداً مقارنة بالمبالغ المتوقعة لذلك، فمنذ أن شرعت فالولايات المتحدة في تدشين حملتها علي العراق، وهناك أحاديث كثيرة تتردد في أوساط رجال المال

والاقتصاد الأمريكيين بضرورة اعتماد الولايات المتحدة –في مرحلة ما بعد صدام- علي عائدات النفط العراقي لإعمار البلاد، كما قُدمت توصيات من مراكز بحثية عديدة تشجع علي هذا المنحي وهو ما جعل الإدارة الأمريكية تذهب للحرب غير عابئة بمتطلبات الإعمار في العراق استناداً لحقائق النفط العراقي التي تفوق احتياطاته المؤكدة ضعف ما لدي الولايات المتحدة.

ولم تتوقف إدارة الاحتلال الأمريكي في العراق عند حد الإشراف الكامل علي قطاع النفط العراقي من خلال مجلس استشاري يرأسه فيليب كارول الرئيس التنفيذي السابق لشركة رويال دويتش/ شل، ولكنها أيضا قامت برهن كميات كبيرة من النفط العراقي بنظام "البيع الآجل"، وهو ما قد ينبئ بدخول العراق في دوامة الدين الخارجي علي غرار ما حدث لمصر إبان الاحتلال الإنجليزي لها أواخر القرن التاسع عشر.

وقد أشارت مجلة "ميس" الاقتصادية المتخصصة إلي أن إدارة الاحتلال الأمريكي في العراق قد أقرت خطة استثمارات حجمها 1.6 مليار دولار لزيادة إنتاج النفط العراقي إلى ثلاثة أمثاله تقريبا بحلول أبريل (نيسان) من العام القادم. كما تتضمن الخطة هدفاً مرحلياً هو مضاعفة الإنتاج إلى 200% ليصل إلى مليوني برميل يوميا بنهاية العام الحالي.

كما تم الإعلان عن توقيع عقود نفطية مع شركات شيفرون تكساكو وكونوكو فيليبس وبي بي وشل، وذلك لشراء خام البصرة الخفيف من ميناء البكر بحيث تسري من أول أغسطس/ آب الجاري وحتي أخر ديسمبر/ كانون الأول القادم. وكانت مؤسسة تسويق النفط العراقية (سومو) قد باعت شحنات فورية من خام البصرة الخفيف لشركات شيفتكس وفيتول وبتروبراس البرازيلية.

كما أنه من المتوقع أن تكون الصناعة النفطية العراقية أول قطاع سيتم خصخصته وهو ما أكده صراحة الحاكم الأمير كي للعراق بول بريمر الذي أشار إلى أهمية خصخصة الصناعة النفطية العراقية المملوكة للحكومة، وفتحها أمام الاستثمارات الأجنبية.

•التحكم في الثروات العراقية:

وفي هذا الإطار نشير إلي ذلك الأمر الرئاسي الذي أصدره الرئيس الأمريكي جورج بوش الإبن وحمل الرقم 13303 وذلك في 28 مايو 2003 والذي يقضي بوضع الأموال والثروات العراقية تحت السيطرة الأمريكية، وعدم التصرف فيها دون الحصول علي إذن مسبق من الحكومة الأمريكية، وذلك تحت دعوي توفير الأموال اللازمة لعمليات التنمية في العراق.

ويسري هذا الأمر علي جميع الأموال العراقية التابعة للنظام البائد سواء تلك الموجودة في حساب صدام حسين والتي يقدرها البعض بنحو 40 مليار دولار أو تلك الموجودة لدي الأمم المتحدة والمقدرة بنحو 2 مليار دولار. فضلاً عن الأموال المودعة في حسابات سرية شخصية لدي البنوك الأجنبية، وجميع الأموال الموجودة لدي البنك المركزي العراقي السابق.